نقابة المهندسين

المؤتمر الهندسى العربى التاسع عشر

من 26 –27 أكتوبر 1991 م .

التلوث البيئي والتلوث الحضاري

دكتور عبد الباقي إبراهيم

رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية – بالقاهرة

1– مقدمة:

إذا كان التلوث البيئي يعتبر مشكلة علمية فنية فهو في البداية مشكلة حضارية ثقافية. لقد خلق الله سبحانه وتعالي الأرض وسواها في إطار من التوازن الأيكولوجي أو البيئي وجاء الإنسان ولم يراعي ربه في ذلك بل دأب علي محاربة الطبيعة بكل أنواعها في البر والبحر... في الريف والحضر حتى كاد أن ينسف الحياة علي هذه الأرض دون أي حياء، فقد طغت الماديات علي المعنويات وتفشت الفردية والأنانية. لقد استورد الإنسان العربي فتات التكنولوجيا من الغرب. أخذ ببعضها وتغافل عن البعض الآخر وارتبطت حبالة الاقتصادية باقتصادياته كما ارتبطت خيوطه الثقافية بخيوطه حتى كاد أن يفقد الإنسان العربي مقوماته الحضارية في خضم هذا البحر المائج . فإذا حاول حل مشكلة لجأ إلي الغرب وإذا حاول حل مشاكلها الجانبية لجأ إلي نفس المصدر حتى أصبح عبدا له، فضعفت الأمة وذادت الغمة، وفقد الإنسان العربي بذلك مقوماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولم يعد أمامه سبيل إلا العودة إلي الحق فى بناء الذات الإسلامية علميا وثقافيا وحضاريا ففيها التوازن والوسطية وعندها التعامل مع البيئة بمبدأ لا ضرر و لا ضرار. وهو المبدأ الذي يحكم علاقة الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها في البر والبحر والجو. من هذا المنطلق يمكن التصدي لمشكلة التلوث البيئي بكل جوانبها العلمية والهندسية والفنية. وإذا كان لكل تخصص أصحابة وخبرائه، فان مبدأ السلامة من منطلق لا ضرر و لا ضرار هو العامل المشترك الموجه لكل التخصصات والخبرات. وإذا كان الشارع في المدينة العربية يمثل مجالا بيئيا لحركة الإنسان. فإن حق الطريق واجب علي المسلم ليس فقط في غض النظر ولكن في إزالة الأذى، والأذى هنا بكل أنواعه سواء الناتج عن التعامل السيئ مع سطح الطريق وأرصفته أو الناتج عن تشويه الوجه الحضاري لما يقام علي جانبي الطريق من معمار سواء أكان ذلك في التشويه المعماري أساسا أو فيما يضاف إليه من لافتات أو معلقات أو إعلانات تؤذي البصر. وإذا كان هناك من اللوائح والقوانين ما يمنع ذلك إلا أن غياب الأخذ بها وعدم تطبيقها يرجع إلي الانحدار الحضاري الذي أصاب المجتمع نفسه والمسئولية هنا مشتركة بين الأفراد وبين السلطات المسئولة عن عمران المدن وهنا قد يظهر الرأي المرادف لدور المحتسب في المدينة القديمة الذي كان عمله تنظيم الشارع واستعمالاته وفض النزاعات العمرانية بين الأفراد وذلك بالرجوع إلي الشرع ممثلا في القاضي الذي كان يحكم بشرع الله ومبدأ لا ضرر و لا ضرار. فعندما فقد المجتمع جذوره الحضارية الإسلامية فقد ذاته الفردية و الاجتماعية. فردية العمارة من الداخل واجتماعية العمارة من الخارج، فما هو داخل مبني يعكس المستوى الحضاري والاقتصادي والاجتماعي لصحابه أما ما هو خارجه فيعكس المستوى الحضاري الذي ترضي عليه الجماعة. وهكذا تتحدد العلاقة بين الظاهر والباطن وتتأكد الوسطية بين متطلبات الفرد ومتطلبات الجماعة. ويدخل المعمار الإسلامي بذلك فكرا جديدا لا ينتمي إلي الشرق الذي تتحكم فيه النمطية أو الغرب الذي تتحكم فيه الفردية. فالمعمار علي مر العصور هو انعكاس للمقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعوب.

والعمارة من ناحية أخرى هي ناتج المعماري وصاحب العمل معا أو كلاهما ينتميان إلي مكون حضاري واحد، فالاغتراب المعماري هو انعكاس للاغتراب الحضاري المعماري وصاحب العمل معا. والتلوث البصري هو نتيجة حتمية لهذا الاغتراب بالإضافة إلي الصراع الفردي في غياب رأي الجماعة، الأمر الذي لم تستطيع الإدارة المحلية للمدن العربية من التصدي له إلا في حالات قليلة عندما بدأ الوعي الحضاري ينضج عند المسئولين عن اتخاذ القرار. وهكذا يتضح أن التلوث البيئي لا ينفصل عن التلوث الحضاري بل هو جزء منه وهذا ما يتناوله البحث تفصيلا.

2 – المنظور الإسلامي للتلوث البصري:

2 – 1 يعتبر التلوث البصري الذي أصاب المدينة العربية من الجهة الفنية هو نتيجة لاختلاط القيم الجمالية عند أفراد المجتمع من ناحية كما أنه نتيجة لانقلاب الموازين الحضارية لصالح الماديات من ناحية أخرى. الأمر الذي أدي إلي تفاقم التشكيلات العمرانية واقتحامها بالإعلانات العامة والخاصة دون قيد يحدد أبعادها وألوانها و أوضاعها أو شرط يبين الخطوات الإجرائية الواجب إتباعها للموافقة علي التصريح بالإعلان. فإذا كانت العمارة الداخلية هي ملك صاحبها والعمارة الخارجية هي ملك المجتمع فإن ما يصيبها من تشوهات يصيب المجتمع بالأذى. ولم تعد المباني الخاصة هي الحاملة لميكروب التلوث البصري بل انتقلت عدواه إلي المباني الرسمية كما انتقلت إلي الشوارع والأرصفة والحدائق والأسوار التي تحولت في بعض الأحيان إلي بوتيكات تحمل أسماء غريبة إمعانا في طمس القيم الحضارية والشخصية العربية بقصد أو بجهالة. وهذه إحدى نتائج التلوث الحضاري الذي أصاب المجتمع فانعكس بالتبعية علي المحيط العمراني الذي يعيش فيه هذا المجتمع.

2 – 2 ليس هنا مجال لتقديم الأمثلة عن مظاهر التلوث البصري فهي أمام كل عين ترى ببصيرة حضارية في الطريق علي واجهات المباني بل وفي عمارة المباني نفسها وهي مظاهر لا تعد و لا تحصي بنموها في الأحياء الراقية قبل الأحياء الفقيرة تبعا لدرجة الإصابة بالتخلف الحضاري. ولكن يبقي أمام الباحث أن يجد الطريق إلي معالجة هذه الظاهرة الغير حضارية. سواء في تعظيم العقوبات عند مخالفة تراخيص البناء أو الإعلان أو في نشر الوعي الحضاري والفني لدي أفراد المجتمع وذلك من منطلق القاعدة الإسلامية لا ضرر و لا ضرار. والضرر المنبعث عنه التلوث البصري هنا قد يصعب تحديده في إطار الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية وان كان من الممكن تحديدها في إطار القياس فالقيم التي تبني الإنسان يمكن أن تؤخذ لبناء العمران وهنا يمكن تحديد القواعد واللوائح النابعة من المنهج الإسلامي لا ضرر و لا ضرار في العديد من المواقع وقد يكون الضرر مباشرا في بعض المواقع وقد يكون غير مباشر في مواقع أخرى. وقد يكون ماديا في بعض المواقع وقد يكون معنويا في مواقع أخرى وهو أكثر ما يكون معنويا أكثر منه ماديا الأمر الذي قد يثير من حفيظة البعض الذين لا يرون هناك ضررا مباشرا من إعلان مبهر في مكان عام وقد لا يرون في اسم الجلالة الذي وضع بالنيون علي مبني الجامع الأزهر تشويها للشكل العام للأثر بينما يرى البعض الآخر أن في ذلك بركة كما يروها في زخرفة المساجد من الداخل والخارج بالرغم من نهي الإسلام عن ذلك. الأمر الذي يستدعي التوصل إلي تحديد الصيغة الحضارية للشكل والمضمون معا في عمارة المدينة ومنها يمكن تحديد الصيغة التشريعية التي تساعد علي تأكيد هذه الصبغة الحضارية التي تخدم الشكل كما تخدم المضمون وإذا كان مضمون المبني ملك لصاحبه فإن شكله الخارجي هو ملك للمجتمع الذي يسعى إلي وضع الأسس التشكيلية التي يرضي عنها جماعة المسلمين. وهنا لابد وأن يمتزج الفكر الإسلامي بالقيم الجمالية التي تستنبط من تعاليمه خلافا للقيم الجمالية التي تستنبط من التعاليم الأخرى. الأمر الذي لم تمسه البحوث والدراسات الإسلامية للبيئة العمرانية إذ دائما ما يظهر العمران الإسلامي متخلفا عن غيره في البلاد الأخرى.

3 – 2 أن في إماطة الأذى عن الطريق حسنة والأذى هنا يختلف عن الأذى الذي يرتبط بالسلامة والأذى الذي يصيب البصر أو السمع أو الشم. من هنا يمكن تحديد أنواع الأذى في المدن الإسلامية المعاصرة ومحاولة معالجته أو إزالته فالإسلام دين حياة تتحدد في السلوكيات والقيم الملزمة للإنسان في حلة وترحاله، في سكونه وحركته في المنزل الشارع وأكثر من ذلك في تعامله مع البيئة.

فالتلوث البصري بذلك يصبح سلوكا اجتماعيا بقدر ما هو رؤيا فنية أ حضارية يلتزم بها الفرد كما يلتزم بها المجتمع من خلال مجموعة من اللوائح والقوانين المنظمة للبيئة الحضارية للمدينة. وإذا كان الإسلام ينظم العلاقة بين الجار والجار في الحياة اليومية كما في مجال البناء والتشييد فلا أقل من أن تنص التشريعات الاسمية علي تحديد هذه العلاقة كما تنص عليها تشريعات دول أخرى لا تدين بالإسلام مثل اليابان حث لا تتم الإجراءات الخاصة بتراخيص البناء إلا بعد موافقة الجار علي ما يقدم عليه الجار الآخر من تصميم للواجهات قد يسبب له أي ضرر بصري أو سمعي فالشريعة الإسلامية بذلك قادرة علي توجيه أعمال البناء في المدينة الإسلامية كما أنها قادرة علي معالجة التلوث البصري أو التلوث السمعي الذي يصيبها.

3 – <u>المنظور الإسلامي للتلوث البيئي</u>:

3 – 1 يعتبر التلوث البيئي هو أحد افرازات التكنولوجيا المعاصرة التي تصدر إلي الدول النامية التي تأخذها دون الاعتبار للأضرار الجانبية التي قد تنشأ عنها. أما الدول المتقدمة فهي قادرة علي مواجهة آثار إنتاجها التكنولوجي بتكنولوجيا أخرى وتبقي الدول النامية متخلفة دائما عن الركب فلا هي حاولت أن تبحث لها عن تكنولوجيا متوافقة مع إمكانياتها الفنية والاقتصادية والبيئية و لا هي حاولت أن تطوع التكنولوجيا المستوردة لظروفها المحلية الأمر الذي انعكس علي كل إنتاجها الصناعي كما انعكس علي وضعها الاقتصادي الذي انقلب فيها الميزان التجاري لصالح الاستيراد من الدول المتقدمة وأقرب الأمثلة علي ذلك صناعة السيارات التي لم تستطع الدول الإسلامية والعربية فيها مجتمعة بمواردها المالية والفنية والبشرية والتسويقية علي إنتاج سيارة عربية يمكن تطويرها لمواجهة التلوث البيئي الذي ينتج عن مخلفاتها الأمر الذي يندرج هنا تحت مفهوم التلوث الحضاري الذي أصاب الأمة وسبقها في هذا المضمار العديد من الدول النامية التي استطاعت أن تستورد التكنولوجيا المتقدمة وتتفاعل معها لتنتج منها ما تصدره إلي الخارج. فقوة الدولة في اقتصادها أكثر منها في جيوشها خاصة التي تستورد أسلحتها من الخارج.

3 – 2 ويعتبر التلوث البيئي من ناحية أخرى أحد أفرازات التخلف الحضاري للمجتمع سواء فيما يسيء إلي الطبيعة التي وهبها الله للإنسان في الماء والهواء والنبات . الأمر الذي تنهي عنه تعاليم الإسلام التي لا تأخذ من حيز الدعوة الإسلامية إلا القدر القليل فالأمر هنا لا يرتبط بالجوانب السلوكية أو الاجتماعية أو الصحية بقدر ما هو مرتبط بطريق غير مباشر بالجوانب الاقتصادية والتنموية التي هي من أسباب قوة الدولة. فالتخلص من المخلفات بأنواعها المختلفة في البر أو البحر أو النهر أمر ينهي عنه الإسلام والتبذير في استعمال الموارد الطبيعية أو المصنعة من مياه أو طاقة أو مرافق عامة أمر ينهي عنه الإسلام الأمر الذي يستوجب الحرص عليها وصيانتها كما يستوجب الحفاظ علي الشجر الأخضر ورعايته وجميعها أمور تتحيز لها الدول المتحضرة مع أنها من أساسيات الحضارة الإسلامية. فليس الهدف هنا هو حصر المشاكل ووضع الحلول لها بقدر ما هو البحث عن جذور التخلف الذي أصاب الأمة الأمر الذي يجعل تحقيق الحلول أمرا صعبا أو مستحيلا. فقد نشرت العديد من البحوث والدراسات التي تسعي للحفاظ علي البيئة بكل أبعادها واهتمت بها الدول المتقدمة بدءا من مؤتمرها الأول (أسلو 1972) إلي أن تكونت لها منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة مقرها نيروبي في قلب القارة الأفريقية ومديرها التنفيذي عربي مسلم. ومع ذلك فان ما حققته من أهداف لم يصل بعد إلي السواد الأعظم من الشعوب بل انحصرت في الكتيبات والمؤتمرات والندوات ثم في عدد قليل جدا من

المشروعات بالرغم من كل التحذيرات والتوجيهات التي وجهتها إلي دول العالم. ويبقي التخلف الحضاري عقبة في سبيل مواجهتها الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن جذور المشكلة تكمن في التلوث الحضاري الذي يمكن أن تقاومه التعاليم الإسلامية الصحيحة.